

آراء حول تيسير القواعد النحوية

د/ بلقاسم دفة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد خيضر بسكرة

Résumé :

Je viens de traiter dans cette étude quelques exemples de la grammaire ,comme le vocative, l'occupation, le conflit etc. parmi les étude des grammairiens arabes. pour une selschion de la méthodologie de la pensée et de l'étude .On peut se demander de faire des reconnaissances pour énter les difficultés dans l'exégèse. Je notais soigneusement les complexité sans intérêt

ملخص:

أود أن أعالج في هذه الدراسة بعض مسائل النحو كالنداء والاشتغال والتنازع، وغيرها من مباحث النحاة لنتبين على ضوء منهجهم في الفكر والتحليل، ونخرج بحلول واقتراحات جديدة تبعد النحو عن التخريجات والتأويلات القديمة التي لا فائدة منها.

مدخل:

وبعد: فهذه جملة أفكار وملحوظات أعرضها على المتلقي المتخصص لنتذاكر معاً ما قيل، وما يقال حول قواعد النحو العربي، ومشكلة تيسيره وتسهيله محاولاً وضع تصور لبعض المسائل بغية تقريبها من أذهان المتلقين.

وأقول بادئ ذي بدء: إن الناطقين بالعربية يضيقون بها، و يهربون من قواعدها وتراكيبها، بل إن بعض المتعلمين العرب لا ينطقون بجمل عربية سليمة الحركات والسكنات. والأدهى من ذلك والأمر أننا نرى بعض طلبة الجامعات في أقسام اللغة العربية وآدابها لا يدركون فصاحة القول؛ لسانهم يلحن، ومعارفهم اللغوية على كل المستويات لا تتناسب وشهادتهم الجامعية. يقضي أكثرهم سنوات دراسته الجامعية متدمراً من القواعد النحوية البعيدة المأخذ العسيرة المنال. ولعل مبعث التذمر الأساس يتجلى في سببين:

أولاً: يكمن في القائمين بتدريس النحو والبحث فيه، وطبيعة منهجهم في البحث. أما السبب الثاني فيكمن في كثرة تفصيلات مسائل النحو وأحكامه وحواشيه التي ملئت بها كتب النحو قديمها وحديثها، مما دفع بعض الباحثين إلى الرد على النحاة وأحكامهم محاولين بذلك تيسير ما أنشأوا فيه من صعوبات عسرت أمر تعلمه وتعليمه، ومالت به عن الفائدة المرجوة.

ولا نعتقد أن النحو وحده كفيل بوضع قواعد تتطوي على احتياطات أمان لسلامة القول، بل النحو يساعد على استنباط القواعد والأحكام وصوغها، لتكون معاوناً على الأداء اللغوي السليم، لا على أن تكون الأداة لتكوين المبدع. وهنا يتجلى الفرق بين رأي القدامى والمحدثين. ونتج عن ذلك اجتهادات وجدال بين النحاة، مما أفضى إلى المزيد من التشدد، ومن القواعد حتى صار النحو معقداً، أو صعب الإحاطة به. ومن هنا نشأت فكرة تيسير النحو وتسهيل مسائله. وهي فكرة أقلقت المعتدلين من علماء العربية.

وتعالق الأصوات بالدعوة إلى تخليص النحو من مظاهر الشذوذ والتأويلات ، وإلى التخفيف من تعدد احتمالات الإعراب، ومن كثرة التقديرات البعيدة، والتفريع في الأحكام، والشواهد التي حفلت أحياناً بكثرة الشاذ، والغريب، والنادر، والمجهول القائل، والمصنوع.

إن تلك التمحلات التي أشكل بعضها على النحاة أسهمت في نفور بعض الدارسين من النحو بخاصة، ومن المعرفة اللغوية بعامة، مما أقام حاجزاً من الجفوة بينهم وبين العربية. وهذا ما دعا فئة من القدامى إلى تيسير النحو وتبسيطه. فصنفوا فيه مختصرات لإدراك أسرارها وخصائصه وصولاً إلى إتقان العربية واستخدامها في الخطاب العام. ومن هؤلاء أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، المتوفى سنة 225هـ، في كتابه "مختصر نحو المتعلمين"، وأبو عباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة 285هـ، في كتابه "المدخل في النحو"، ومحمد بن كيسان، المتوفى سنة 299هـ، في كتابه "مختصر في النحو"، وأبو جعفر النحاس، المتوفى سنة 338هـ، في كتابه "التفاحة في النحو"، وأبو بكر الزبيدي، المتوفى سنة 379هـ، في كتابه "الواضح في علم العربية"، وابن مضاء القرطبي، المتوفى سنة 592هـ، في كتابه "الرد على النحاة".

ولعل أول من أدرك هذه الصعوبة من النحاة الأوائل، وحاول إيجاد علاج لها هو ابن مضاء القرطبي إذ وجد الصعوبة تكمن في نظرية العامل التي شددت انتباه النحاة، فقادتهم إلى تقديرات وتعليقات عقدت أبواب النحو أو أحكامه.

ومهما يكن من أمر فإن صعوبة النحو لم تجد حلاً، فظلت قائمة بعد ابن مضاء، بل ظلت حية عبر العصور، حتى جاء العصر الحديث فعادت الصيحة تتردد من جديد، مما جعل الباحثين يدلون برأيهم في تيسير قواعد النحو. ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى صاحب كتاب "إحياء النحو" ، إذا رأى الصعوبة تكمن في وضع النحو وتدوين قواعده.

إن بعض نحائنا القدامى والمحدثين يفهمون النحو فهما يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات الحديثة، وهي أن وظيفة النحو أن يتناول معاني النص كما يتناول الأشكال الإعرابية، فقد بين صاحب دلائل الإعجاز طريقا للبحث النحوي تعدى علامات الإعراب، وأواخر الكلمات، وواضح أن للكلام نظاما، وأن العناية بهذا النظم واتباع أحكامه وقوانينه هي الطريق إلى الإفهام، وأنه إذا عدل عن تلك الأحكام والقوانين لم يعد معنى الكلام مفهوما. فيقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها".⁽¹⁾

ويعد صاحب كتاب "إحياء النحو" من المحدثين الذين ذهبوا إلى أن البحث في علم المعاني هو من المباحث النحوية، حيث يرى "أن تحديد النحو في معرفة أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء، وقصره على الحرف الأخير من الكلمة فيه تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو كما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها".⁽²⁾

ويرى محمود السعران أن البحث النحوي الحديث ينبغي أن "يستبعد التقديرات الفلسفية العقلية وما إليها من تأويل...".⁽³⁾

بناء على ما سبق يمكن القول إن أهم مشكلة تعترض دارس النحو العربي هي مشكلة طبيعة القواعد كما رسمها النحاة القدامى. ولست من الداعين إلى نبذ القواعد الأساسية الموروثة عن اللغة العربية، ولا أود الطعن في أحكام النحاة القدامى بعامّة، ولكنني أدعو - كما دعا بعض الباحثين المحدثين - إلى إعادة النظر في هذا الموروث اللغوي، بحيث لا ننظر إليه نظرة تقديس، لأن هذه النظرة ولا ريب تشل حركة هذا الموروث في الحاضر والمستقبل.

و أود الآن أن أتطرق إلى بعض مسائل النحو كالنداء والاشتغال والتنازع، وغيرها من مباحث النحاة لنتبين على ضوء ذلك منهجهم في الفكر والتدريس، ولنخرج بحلول واقتراحات جديدة تبعد النحو عن التعقيدات والتخريجات القديمة التي لا طائل منها.

المسألة الأولى: النداء

النداء في كتب النحو العربي بحث موسع؛ فقد بلغ عن سيبويه على سبيل المثال في الكتاب بتحقيق عبد السلام محمد هارون خمسا وثمانين صفحة، وعند المبرد في المقتضب بتحقيق عبد الخالق عظيمه ثلاثة وسبعين صفحة، وعند عباس حسن في النحو الوافي سبع عشرة ومائة صفحة.

ولعله من الأفضل فصل بحث الندبة والاستغاثة والتعجب عن المنادى. فأما الندبة فلأنها تدل على التوجع والتفجع، وما أبعد هذا المعنى عن النداء. وأما الاستغاثة وإن كانت نداء فلأنها تظل من حيث الإعراب نوعا من المجرورات بالحرف. وأما التعجب فلأنه يدل على استعظام أمر. وأين هذا من النداء؟

ثم إن جمهور النحاة يرون في المنادى نوعا من المفعول؛ فهم يقدرّون الفعل (أنادي)، أو (أدعو).⁽⁴⁾ وهو تقدير فيه تكلف وتمحل، مما جعل ابن مضاء القرطبي يثور على النحاة، ولا يرى حاجة إلى هذا التقدير.⁽⁵⁾

فالنحاة كانوا شغوفين بفكرة العامل شغفا أبعدهم أن يدركوا الدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذلك، وإلا كيف يتصورون أن أداة النداء (يا) نابت عن الفعل (أدعو). ولنفترض أننا أبطلنا هذه النياية، وأعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلا من (يا عبد الله) مثلا: أدعو عبد الله. ألسنا نحس بأن هذا الكلام لا أثر فيه لتتبيه أبداً؟. وقد أصبح أسلوبا خيريا بعد أن كان إنشائيا طلبيا.⁽⁶⁾ وذلك كما أراد له أهل هذه اللغة. وإذا كنا نريد أن يقوم الفكر النحوي على العامل، نقول: إن أداة النداء هي العامل في المنادى دون تكلف في التقدير الذي يبعد اللغة عن الوصف اللغوي الصحيح.

والمنادى يأتي منصوباً إذا كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف كما يسميه المتأخرون، أو نكرة غير مقصودة. ويأتي مبنيًا على الضم إذا كان مفرداً معرفة سواء أكان معرفة قبل النداء، نحو: يازيدُ، يا عليُّ، أم كان معرفة بالنداء نفسه، نحو: يا رجلُ، يا شعبُ. ذلك لأنه كان مقصوداً، بعينه، وهو ما يسميه النحاة بالنكرة المقصودة. والمنادى المفرد مبني على الضم في جميع أحواله. ويوصف وإذا وصف وأتبع جاز فيه الرفع والنصب، وهو غير معرب كما يرى أحد الباحثين⁽⁷⁾، لأنه لو كان مرفوعاً لما سقط منه التتوين من غير موجب، ولأن تابعه يجوز فيه الرفع والنصب، فالنصب على المحل، والرفع على الظاهر، كما قرر النحاة، وذلك في مثل قوله تعالى: "اللهم مالك الملك".⁽⁸⁾ وقوله: "اللهم فاطر السماوات والأرض".⁽⁹⁾ وكقول الشاعر:

فما كعبُ بنُ أمّامةٍ وابنُ سَعْدِي بأجودِ منك يا عمرُ الجوادِ⁽¹⁰⁾

أما تابع "أيها"، و"يا أيها" فيجب رفعه عند الجمهور،⁽¹¹⁾ نحو قوله تعالى: "يا أيها الناس"⁽¹²⁾. و"يا أيها المدثر"⁽¹³⁾ وهناك من أجاز نصبه، فقد ذكر ابن هشام في "شذور الذهب"، عن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ: "قل يا أيها الكافرين"⁽¹⁴⁾ وهذا وإن ثبت فهو من القراءات الشاذة.⁽¹⁵⁾ والجائز فيه الرفع والنصب هو التابع المفرد، نحو: يازيدُ الفاضلُ، والفاضلُ.⁽¹⁶⁾

وخلاصة الكلام: إن النداء ليس بجملة فعلية، ولا بجملة غير إسنادية، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات. ويستخدمه المنادي لإيصال فكرة إلى المنادي، وذلك لغرض من أغراض الكلام. وجملة النداء مركبة، وتتكون من أداة نداء، ومنادي (غير ظاهر في البنية السطحية)، ومنادي، ومضمون نداء (جواب نداء).

المسألة الثانية: الاستثناء

وفي باب الاستثناء نجد الغريب أيضاً، فما لم يوفقوا فيه ما أسموه بالاستثناء المنقطع؛ فقد جاءوا بمثال مضحك فقالوا: وما فيها أحدٌ إلا حماراً.⁽¹⁷⁾ وقام القومُ إلا حماراً.⁽¹⁸⁾

ومما يثير الحيرة أنهم ضربوا أمثلة من القرآن الكريم للاستثناء المنقطع، في حين ثبت الاستقصاء، أن ما ظنوه من ذلك استثناء منقطعاً يفسر على غير ما حسبوا، وأكثر الآيات تكون فيها (إلا) استثناءً للكلام، حيث يقتضي الأسلوب أن يستأنف ب (إلا) الكلام،⁽¹⁹⁾ كقوله تعالى: "ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني".⁽²⁰⁾

فليس في هذه الجملة استثناء منقطع كما ذهب بعضهم،⁽²¹⁾ إذ ليس استثناء "الأماني" من "الكتاب"، وإنما هو استثناء من العلم، والمعنى: أنهم لا يعلمون الكتاب، ولا يعلمون إلا أماني. أي: لا يعلمون التوراة إلا علماً مختلطاً حاصلًا مما يسمعون ولا يتقنونه،⁽²²⁾ فهم أميون يدعون علم الكتاب، لأنهم تمنوا أن يكونوا علماء، فلما لم ينالوا العلم ادعوه باطلاً. وكقوله تعالى: "ما كان يغني عنهم من شيء إلا حاجةً في نفس يعقوب قضاها".⁽²³⁾ أي: لكن حاجة في نفس يعقوب قضاها. وقد عقد سيبويه لهذا باباً أسماه "باب" إلا" تكون إلا على معنى ولكن".⁽²⁴⁾

وينبغي أن يطرح ما أسماه النحاة بـ"الاستثناء المفرغ" نحو قوله تعالى: "لا يمسه إلا المطهرون".⁽²⁵⁾ فـ"المطهرون": فاعل. ونحو قوله تعالى: "لا يلدوا إلا فاجراً كفاراً".⁽²⁶⁾ فـ"فاجراً": مفعول به. ونحو قولنا: ما آتاني إلا محمد. وما رأيت إلا محمداً. وما سلمت إلا على محمد. فالاسم بعد (إلا) في هذه الأمثلة ليس بمستثنى، بل هو فاعل في المثال الأول، ومفعول في الثاني، ومجرور في الثالث. وهو لا يكون في العربية منصوباً على الاستثناء أبداً في هذا الأسلوب، وما ذاك إلا لأن التراكيب -هنا- تراكيب حصر أو قصر كما تسمى عند البلاغيين،⁽²⁷⁾ لا تراكيب استثناء، وشتان ما بين الأسلوبين. وفي الباب مباحث عقيمة وأمثلة مصنوعة؛ لا يدعمها نص من الشعر الجاهلي أو الإسلامي أو من القرآن، أو أقول العرب، وذلك كقولهم: قام إلا زيداً القوم. وما قام إلا زيداً القوم. وما مررت بأحد إلا زيداً إلا أخيك. وما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ.⁽²⁸⁾

أما عامل النصب في المستثنى فهي الأداة "إلا" إذا كنا نريد أن يقوم الفكر النحوي على أساس العامل، أما أن نقدر الفعل "استثنى" فهذا تقدير فيه تكلف. وقد يما أنكر ابن جني أن تكون "إلا" مكان "استثنى"، يقول: "ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس: من أن "إلا" في الاستثناء هي الناصبة؛ لأنها نابت عن "استثنى" و"لا أعني" مردودا عندنا؛ لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المَبْقَى حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول". (29)

وبعد هذا يمكن أن نورد قواعد المستثنى:

المستثنى: اسم منصوب، يذكر بعد أداة الاستثناء، نحو: دخل الطلابُ إلا محمداً.
ويجوز نصبه أو إتباعه للمستثنى منه على البديل إذا كان الاستثناء غير موجب متصلاً، فنقول: ما ارتفعت الأصوات إلا صوتاً. وما ارتفعت الأصوات إلا صوتاً. الأول على الاستثناء، والثاني على أنه بدل من الأصوات.

وللمستثنى صورتان:

- 1- قد يأتي المستثنى ولا علاقة له بجنس ما قبله، نحو: عاد الفرسان إلا خيولهم.
- 2- قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه للاهتمام، نحو: ما غاب إلا محمداً أحدًا.

المسألة الثالثة: التنازع

ومما أساء النحاة إلى قواعد النحو ما وصفوه بالتنازع الذي هو صدق من أصداء العامل الذي شغف النحاة بالبحث عنه. فوقفوا عند نحو: قام وقعد أخوك. وشق عليهم أن يكون "أخوك" فاعلاً للفعل "قام" و"قعد". فأخذوا طرقاً طويلة باحثين عن فاعل "قعد"، فإن وجدوه في "أخوك" رجعوا ثانية باحثين عن فاعل "قام". وكان الذي لا يقوم. لا يقعد، وكان الذي لا يقعد لا يقوم!!

فليس بدعا أن يجتمع في جملة واحدة فعلاً أو أكثر من فعلين يسندان إلى فاعل كل واحد. فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر، نحو: يجلس

ويقوم ويجري... فليس هناك تنازع بين فعلين حين يليهما فاعل، وليس صحيحاً أن المسند إليه (الفاعل) لأحدهما لا لكليهما. وأي مانع في تعدد الفعل (المسند) ما دام النحاة أجازوا تعدد الخبر وهو مسند أيضاً؟. فقد أجازوا أن يخبروا بأكثر من اثنين عن مبتدأ واحد، كقوله تعالى: "وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فَعَالَ لما يريد".⁽³⁰⁾ فالمسند إليه في هذا التركيب واحد وهو الضمير "هو"، وقد أسند إليه "الغفور"، و"الودود"، و"ذو العرش"، و"فعال".

وقد يتعدد المسند إليه (المبتدأ) عن طريق العطف، والمسند واحد، كقولنا: محمد وعلي وخالد حاضرون. فالمسند إليه -هنا- متعدد والمسند واحد.

المسألة الرابعة : اشتغال العامل عن المعمول

انطلق النحاة في باب الاشتغال من تقدير فعل محذوف مفسر بفعل مذكور. وأساس هذا الباب عندهم: "إذا تقدم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو محلاً، وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صحَّ في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر، موافق للظاهر".⁽³¹⁾

ومن أمثلتهم لهذا الباب قولهم.⁽³²⁾

- إن زيدا رأيتَه فأكرمه.

- زيدا أكرمه.

- زيداً لقيتُه.

وإذا أنعمت النظر في هذه الأمثلة، وفيما بنوا عليها من أحكام وجدت أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها للوصف اللغوي. ففي المثال الأول كان من حق الاسم المنصوب "زيداً" أن يكون مفعولاً به للفعل المذكور في "رأيتَه" لا لفعل مقدر، لأن "زيداً" في هذا المثال لم يطرأ عليه جديد، إلا تقدمه للاهتمام به، وكلما اهتم العرب بكلمة قدموها، وكان سببويه -وهو في معرض حديثه عن الفاعل والمفعول- يقول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم"⁽³³⁾.

أما ضمير النصب المتصل بالفعل "رأيت" فهو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم. وهذه الجملة شرطية بدلالة الأداة "إن"، وجواب الشرط المقدر وجوبا بالفاء. كما أن المعنى دال على ذلك. وأصل الجملة: إن رأيت زيدا فأكرمه. ويؤكد لنا في هذا التخريج ما كان علماء الكوفة يرونه من جواز نصب الفعل الاسم الظاهر وضميره. (34)

أما المثال الثاني فيقال فيه ما قيل في المثال الأول؛ فالمفعول به (الاسم الظاهر) قدم للاهتمام، وقد وجب نصبه، لأنه ما يزال مفعولا للفعل الظاهر. أما الضمير المتصل فهو مجرد أثر صوتي يعود على ذلك المفعول ويطابقه. وكذلك القول في جملة: "زيد لقيته" لا يرفع "زيد" إلا إذا قصد به أن يكون متحدئا عنه، وإلا فهو مفعول به مقدم، ولا يمنع كونه مفعولا به اشتغال الفعل بضميره، لأن الضمير -كما ذكرت- ليس مفعولا به، وإنما هو مجرد أثر صوتي يشير إلى موقع المفعول به المقدم. ويمكن كذلك أن يعرب "محمد" -ولو ورد مرفوعا في هذه الجملة- مفعولا به، قدم للاهتمام، وأخذ علامة الرفع لوقوعه موقع المسند إليه، لأنه في المعنى مفعول به. وأصل الجملة: لقيت زيدا.

ولذلك نقول: إن هذا النحو المهتم بالبنية الشكلية للجملة ليس بقادر على جعل المتعلمين يستطيعون فهم المعاني أو فصاحة التركيب. فلا فائدة أن يقال للمتعلم إن تقدير الجملة في أسلوب الاشتغال (التمحل بسبب نظرية العامل) في قوله تعالى: "والسما رفعها". (35) أي: رفع السماء رفعها. أو تقدير الجملة في قوله تعالى: "والأرض وضعها للأنام". (36) أي: وضع الأرض وضعها. فهذا التقدير فيه كثير من التكلف و التمثل، وهو يبعد التركيب عن أصله.

ولهذا لا يمكن أن يكون مقبولا اليوم أن نقنع بما قدمه النحاة من تفسيرات وتخريجات شكلية لاوظيفية، تخضع لمتطلبات الاستخدام اللغوي.

المسألة الخامسة: الجملة العربية.

قسم جمهور النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية. وهو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي، ولكنهم بنوا دراستهم على منهج غير صحيح؛ فقد اهتموا بالبنية الشكلية للجملة، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية.⁽³⁷⁾ والأولى أن يهتموا بالشكل والمضمون معاً.

فالجملة الاسمية عندهم هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل.⁽³⁸⁾ فالجمل: أن تفعل المعروف خير لك، وهيئات العقيق، وإن محمداً رسول، وقائم الزيدان (عند من يحيزه وهم الكوفيون والأخفش، جمل اسمية. ومثلها في الحكم: محمداً أكرمَ خالدًا (عند أهل البصرة) هي جمل اسمية، أو هي جملة كبرى كما يرى السيوطي،⁽³⁹⁾ مكونه من جملتين صغريين: فـ(محمد) مبتدأ خبره الجملة الفعلية (أكرم خالدًا).

أما الجملة الفعلية فهي التي صدرها فعل أو ناقص، مثل: قام زيد، ضرب اللص، كان زيد قائماً...⁽⁴⁰⁾.

ويدرجون فيها كذلك جملة المنادى، كقولهم: يا عبد الله. فالمنادى عندهم مفعول به، والتقدير: أَدْعُو عبد الله.⁽⁴¹⁾

إن هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية كما جاء عند النحاة القدامى لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية. فهناك بعض الجمل صدرها اسم، ولكنهم أدرجوها في الفعلية، وأخر صنفوها فعلية في حين أن لا فعل في صدرها.

وبهذا فإنك ترى الخلط قد أوقع كثيراً من القدامى في مشكلات نحوية، وحملهم على القول بأن الاسم المتقدم مبتدأ وليس فاعلاً، نحو: محمد جاء. وإذا أصبح الفعل بلا فاعل لتقدم فاعله اضطر النحوي إلى تقدير فاعل بعد الفعل. وحملهم كذلك على اعتبار الجملة البسيطة مركبة من جملتين، المسند إليه في الأولى هو المقدم المرفوع، والمسند إليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ. فلا يجوز في رأي البصريين بخاصة أن

يعد الفاعل المتقدم فاعلا للفعل المتأخر خشية كسر القاعدة التي تنص -عند أهل البصرة- على أن الفاعل لا يتقدم فعله، وإن تقدم فهو مبتدأ. وقد ثار الأخش والكوفيون على هذه القاعدة، وصنفوا الجملة فعلية فاعلها تقدم على فعلها. (42)

ولتصحيح ما وقع فيه القدامى من ارتباك، وتماشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يستحسن النظر في تحديد الجملة الاسمية والفعلية؛ فالاسمية هي التي تخلو من الفعل، وهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت. والفعلية هي التي تتضمن فعلا، أو هي التي يدل فيها المسند على الحدوث والتجدد .

وعلى هذا يمكن الالتزام بمصطلحي "المسند إليه والمسند" في أي جملة كانت، اسمية أو فعلية، عارية من العوامل أو داخلة عليها. فبدلا من أن يتعدد المسند إليه تحت تسميات مختلفة تابعة للعوامل الداخلة على الجملة ك (المبتدأ)، و (اسم كان)، واسم (إن)، واسم (ما)، و (لا)، واسم (كاد)، و (الفاعل). وكلها تسميات لشيء واحد، وإن تعددت، فإن تلك التسميات يمكن أن يطلق عليها مصطلح واحد، وهو: المسند إليه. وكذلك الأمر بالنسبة لـ (المسند) نجده تحت تسميات متعددة تباعا للعوامل، وهي في النهاية لا تدل إلا على شيء واحد، وهو: (المسند).

وهذان المصطلحان ليس جديدين؛ فقد استخدمهما النحاة والبلاغيون العرب القدامى، والتزام بهما يغني عن التسميات السابقة التي نسبت إلى العوامل مجازا، فصارت عرفا سائدا في النحو العربي رغم أنها لا تعبر عن الحقيقة. المسألة السادسة: المبتدأ والخبر.

وفي مباحث المبتدأ والخبر بحث النحاة كعادتهم عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما، ولما وجدوا قبل المبتدأ عاملا لفظيا يوجد لها، قالوا: إن العامل معنوي، وهو وجود المبتدأ في أول الجملة، وسموا هذا العامل المعنوي: "الابتداء". فالمبتدأ عند البصريين يرتفع بالابتداء. أما الخبر فعامل الرفع فيه هو: المبتدأ. (43) يقول ابن مالك في تلك القاعدة التي لا فائدة منها اليوم:

ورفعوا مبتدأً بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا (44)

في حين ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، و الخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان.⁽⁴⁵⁾ إلا أن العامل لا أثر له في ضبط كل منهما، أقصد العامل اللفظي، ولهذا فالأحسن الاقتصار على معرفة أن المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع كذلك. و لا داعي للأخذ والرد في مثل هذه المسائل التي لا طائل منها.

كما أن النحاة يقررون أن الأصل المبتدأ أن يكون معرفة، تم يجيزون بعد ذلك مجيئه نكرة في أربعة مواضع، ذكرها ابن مالك، ويوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين موضعاً. ويعقب بقوله: "وما لم أذكره منها أسقطه، لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح".⁽⁴⁶⁾ ويذكر أن بعض النحاة المتأخرين أنهى ذلك إلى ثلثين موضعاً.⁽⁴⁷⁾ ولنا أن نتساءل هل بإمكان الكاتب أو المتكلم قبل أن يتلفظ بالمبتدأ أن يذكر تلك المواضع الكثيرة، ليعلم أيجوز له ذلك أم لا يجوز؟.

ولهذا السبب نقول: إنه لا حاجة لنا إلى سرد واستقصاء تلك المواضع الكثيرة مادام الأساس الذي تقوم عليه هو الإفادة، أي: يجوز الابتداء بالنكرة إن دلت على خصوص أو دلت على عموم. أما اختصاصها فيقربها من المعرفة، وأما عمومها فيستغرق كل أفراد الجنس، فتشبهه المعرفة بـ "ال".

الخاتمة:

وأخيرا فهذه جملة من الآراء أجد تطبيقها في فائدة النحو العربي. فليس النحو قواعد جامدة، أو قوالب ساكنة لا تقبل التغيير، وإنما هو مرن كمرونة هذه اللغة وطواعيها على المواكبة والتطور. ولا يمكن للنحو العربي أن يبلغ غايته إلا إذا كان ميسرا. والتيسير ليس حذفاً للشروح والتعليقات، ولا اختصاراً، ولكنه عرض بمنهج جديد لموضوعات النحو، ييسر للناشئين استيعابها وتمثلها. ولن يكون التيسير مفيداً ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا البحث وموضوعاته أصولاً وفروعاً. ولن يتم هذا إلا بتحديد الدرس النحوي وتنقيته مما علق به من شوائب جرّها عليه المنهج الفلسفي. ولذا ينبغي إعادة النظر في الطريقة والأسلوب والمنهج والتفكير، وذلك بالتركيز على الفهم العميق لبنية لغتنا العربية، ولمعنى الجملة وصياغتها وتركيبها. وهذا يعني أن تكون قواعد اللغة مرتبطة بأهداف وغايات محددة .

الهوامش:

- (1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 44.
- (2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937، ص 1.
- (3) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص 207.
- (4) ينظر، سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988، 182/2، وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت) 277/2، وابن هشام شرح شذور الذهب، علق عليه وشرح شواهد عبد الغني الذقر، مؤسسة الرسالة، ط2، 1994، ص 215.
- (5) ينظر، الرد على النجاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2، 1982، ص 59.
- (6) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، ص 303.
- (7) ينظر، جميل علوش، مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء، المجلة الثقافية، الأردن العدد 2، 1990، ص 85-87.
- (8) آل عمران، 26.
- (9) الزمر، 46.
- (10) ذكره ابن هشام في مغني اللبيب، 31/1.
- (11) ينظر، ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 584.
- (12) النساء، 1.
- (13) المدثر، 1.
- (14) الكافرون، 1.
- (15) ينظر، شرح شذور الذهب، ص 450.
- (16) ينظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط 16، (د.ت)، 269/3.
- (17) ينظر، سيبويه، الكتاب، 34/1.
- (18) ينظر، شرح ابن عقيل، 210/2 - 215.
- (19) ينظر، هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، المطبعة الثقافية، تونس، 1981، ص 130.
- (20) البقرة، 78.
- (21) ينظر، القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986، ص 370، وأبو حيان، البحر المحيط، حققه عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، 442/1.

- (22) ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق الرحالي فاروق، وآخرون، الدوحة، ط1، 1977، 365/1.
- (23) يوسف، 68.
- (24) الكتاب، 325/2.
- (25) الواقعة، 79.
- (26) نوح، 27.
- (27) ينظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص 288، وما بعدها، والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط16، (د.ت)، 219/2.
- (28) ينظر، شرح ابن عقيل، 218/2-223.
- (29) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، 276/2.
- (30) البروج، 14، 15، 16.
- (31) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ص 237.
- (32) ينظر، المصدر السابق، ص 242.
- (33) الكتاب، 34/1.
- (34) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 85/1، والإسترايادي، شرح الكافية، 178/1.
- (35) الرحمن، 7.
- (36) الرحمن، 10.
- (37) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 39.
- (38) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 7/2.
- (39) ينظر، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 50/1، 51.
- (40) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 7/2.
- (41) ينظر، المصدر السابق، 8/2.
- (42) ينظر، المصدر السابق 12/2، والسيوطي، همع الهوامع، 50/51/1.
- (43) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، جمع هوامشه وفهارسه، حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 49/1.
- (44) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 200/1.
- (45) ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 49/1.
- (46) شرح ابن عقيل، 227/1.
- (47) ينظر، المصدر السابق، 216/1-227.